أخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 67

18—24 أبريل 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

تعديلات قانونية تعزز الشفافية في مركز دبي المالي

أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، القانون رقم 7 لعام 2011 والذي يتضمن تعديلات على عدد من المواد المشمولة بالقانون رقم 9 لسنة 2004، وهو الذي ساهم بإنشاء مركز دبي المالي العالمي كأول منطقة حرة مالية في الدولة. وقد جاء إصدار القانون الجديد بعد التعاون والتشاور بين الهيئات الثلاث للمركز والتي تتضمن سلطة مركز دبي المالي العالمي وسلطة دبي للخدمات المالية ومحاكم مركز دبي المالي العالمي، وبين هيئات حكومية مختلفة بما في ذلك إدارة الشؤون القانونية لحكومة دبي. ويشتمل القانون رقم 7 لعام 2011 على بنود تعدل لأول مرة بعض مواد القانون الأصلي، وقد صدر القانون الجديد في الرابع من الشهر الحالي وتم نشره يوم 21 أبريل 2011 في الجريدة الرسمية باللغتين العربية والإنجليزية ويعتبر ساري المفعول من تاريخ إصداره. وتبعا لمراجعة حكومة دبي لهياكل الهيئات الحكومية، جاء القانون لينص على إنشاء مجلس إدارة أعلى برئاسة رئيس مركز دبي المالي العالمي، سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، ويضم ممثلين للهيئات الثلاث لمركز دبي المالي العالمي. ويجتمع هذا المجلس بدعوة من رئيسه مرتين على الأقل في السنة. وسيضمن مجلس الإدارة الأعلى للمركز انسجام عمل الهيئات الثلاث فيما بينها من خلال تعزيز مستويات التنسيق دون أن يؤثر ذلك على استقلالية كل منها. ويتضمن القانون الجديد مادة تحدد طريقة تعيين محافظ مركز دبي المالي العالمي وتُفصل دور وشروط خدمته. وطبقاً للمادة فإنه يتم تعيين المحافظ بمرسوم يصدره حاكم دبي بناءً على اقتراح رئيس المركز وذلك لمدة أربع سنوات مع جواز تمديدها. كما يوضح القانون الأحوال التي يتم فيها تطبيق قوانين إمارة دبي داخل مركز دبي المالي العالمي بما فيها القرارات والأنظمة الحكومية والمالية والقانونية. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التعديل إلى خلق فرص للتعاون المستقبلي بين مركز دبي المالي العالمي والهيئات الحكومية الأخرى، وفتح أبواب التعاون وتوطيد العلاقات لتحسين مستويات التنسيق بينها، وبالتالي تعزيز نمو القطاع المصرفي والخدمات المالية وقطاع الخدمات المساندة بالإضافة إلى المساهمة في تنمية كافة الأنشطة التجارية والمالية ويعزز دور المركز لخدمة دول المنطقة.

تعليق

تعريف هيئة الأمم المتحدة: يُقصد بالشفافية حرية تدفق المعلومات مُعرّفة بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن stakeholders بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم، واتخاذ القرارات المناسبة. والهيئات "الشفافة" لها إجراءات واضحة لصناعة القرار، وتنص المعايير الدولية على ضرورة توافر **العناصر التسعة التالية لتحقيق الشفافية** تصميم الإجراءات والتعليمات الحكومية بما يتفق مع قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة. وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح تحدد فيها: المعلومات التي يجب توفيرها المواعيد التي يجب نشرها فيها المسئولة القانونية عن عدم نشرها أن توفر المؤسسات الحكومية معلومات كافية لفهم عملها وتسهيل مراقبة أدائها. أن توفر المؤسسات الحكومية البيانات التي يحتاجها المواطن والقطاع الخاص لوضع الخطط المستقبلية، وتقدير معدلات المخاطرة الاستثمارية. أن تكون نصوص القوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات في متناول المواطن وأصحاب الأعمال. يتم توفير البيانات الأساسية عن الأداء الاقتصادي في وقت سريع وملائم. يتم توفير البيانات الرئيسية المتعلقة بالمالية العامة بشكل مفصل ودقيق وسريع. تقوم الدوائر الحكومية بشكل دوري وكلما دعت الحاجة بوضع نصوص السياسات والإجراءات والخطط التي تتبناها في متناول الجمهور. عناصر الشفافية في القطاع الخاص أن يكفل النظام الإفصاح الدقيق وفي حينه عن كافة المسائل الهامة المتعلقة بالشركات المساهمة العامة، أن يتم إعداد المعلومات والإفصاح عنها وفقا لمعايير محاسبية ومالية محددة ودقيقة. أن يضع النظام مسؤولية قانونية عن عدم تقديم معلومات تفصيلية، دقيقة، وكاملة عن الشركة. أن يتم تطبيق القانون المتعلق بالإفصاح بحزم وبشكل شفاف وعادل وغير انتقائي. الالتزام بالإفصاح عن البيانات والمعلومات التالية كحدّ أدنى: النتائج المالية والتشغيلية للشركة أهداف الشركة كبار ملاك الأسهم وحقوق التصويت المكافآت المعتمدة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين معلومات كافية عن أعضاء مجلس الإدارة والمدير التنفيذي صفقات الأطراف ذوي العلاقة بأعضاء مجلس الإدارة عوامل المخاطرة التي يمكن التنبؤ بها السياسات الإدارية وآلية تنفيذها. وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح تحدد فيها: المعلومات التي يجب توفيرها، والمواعيد التي يجب نشرها فيها. وضع نصوص السياسات والإجراءات والخطط التي تتبناها في متناول المساهمين، فيما لا يضر بالأسرار التجارية والصناعية للشركة .

المصدر: : الخليج

الدولية

اليابان تخصص 50 مليار دولار كدفعة أولى لإعادة الإعمار
صفحة 02 ◄

مؤشر رئيسي يشير إلى استمرار انتعاش الاقتصاد الأمريكي
صفحة 02 ◄

الاقليمية

إيرادات الكويت السنوية تقفز لـ75.5 مليار دولار حتى مارس الماضي
صفحة 03 ◄

الاقتصاد المصري انكمش 7% في الشهور الثلاثة الأولى من العام
صفحة 03 ◄

المحلية

الإمارات تستثمر 500 مليار درهم في البنية التحتية للطيران خلال 10 سنوات
صفحة 04 ◄

فائض الميزان التجاري للدولة ينمو 83% إلى 173 مليار درهم في 2010 البنوك
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي
شفافية الموازنة العامة
صفحة 05 ◄

اليابان تخصص 50 مليار دولار كدفعة أولى لإعادة الإعمار

وافقت الحكومة اليابانية يوم الجمعة على إنفاق نحو 50 مليار دولار على عمليات إعادة البناء بعد الزلزال وهي الدفعة الأولى في أكبر جهود للاعمار تبذلها اليابان في ستة عقود. ولا تزال الميزانية الطارئة التي يبلغ حجمها أربعة تريليونات ين (48.5 مليار دولار) والمرجح أن تعقبها برامج إنفاق أخرى على إعادة الأعمار ضئيلة مقارنة بحجم الأضرار التي خلفتها كارثة الزلزال وأمواج المد يوم 11 مارس والتي تقدر بنحو 300 مليار دولار. وقال وزير المالية يوشيهيكو نودا للصحفيين بعد اجتماع حكومي "من خلال هذه الميزانية نخطو خطوة واحدة في اتجاه إعادة الأعمار... ونحو إطلاق الاقتصاد من جديد." وسيكون تمويل البرامج المقبلة أصعب كثيرا إذ من المتوقع أن تشمل خليطا بين الضرائب والاقتراض وهو ما يمكن أن يزيد الضغوط على الاقتصاد الياباني المثقل بالديون.

المصدر: : رويترز

تحليل- هل قررت أمريكا التخلي عن سياسة الدولار القوي؟

على مدى سنوات دأب وزراء الخزانة الأمريكيون على ترديد مقولة أن أمريكا ملتزمة بسياسة الدولار القوي. لكن مع هبوط العملة الخضراء لتقترب من أدنى مستوياتها على الإطلاق فان إدارة الرئيس باراك اوباما تظهر هدوءا ملحوظا. والمرة السابقة التي استخدم فيها وزير الخزانة تيموثي جايتنر تعبير " الدولار القوي" كانت في نوفمبر ونظرة على خطبه وقواعد البيانات الإخبارية تظهر انه لم يقل شيئا يذكر تقريبا بشان هذا الأمر منذ ذلك الحين. ومن ناحية أخرى فان أسعار الفائدة القياسية المنخفضة وبرنامج مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) لشراء السندات وتضخم العجز في الميزانية وسياسة البيت الأبيض للاعتماد على قطاع التصدير في قيادة جهود خلق الوظائف كلها عوامل ساهمت في تراجع الدولار. كل هذه العوامل جعلت عددا متزايدا من المستثمرين وخبراء العملة يعتقدون إن واشنطن تقبل بشكل مستتر انخفاضا تدريجيا لقيمة الدولار على أمل إن يساعد في انتعاش قوي بدرجة تكفى لان يسترد الاقتصاد المنهك عافيته. وقال كبير الخبراء الاقتصاديين بمؤسسة ديسشن ايكنوميكس الاستشارية في بوسطن "لا يوجد دليل واضح على ذلك في البيانات الرسمية أو في تعليقات كبار المسئولين لكن في الواقع العملي فإن الولايات المتحدة تسمح إن لم تكن تساعد عن عمد في انخفاض الدولار." وأضاف قائلا "الأسواق لن تشتري الدولار عندما تعرض أسعار فائدة صفرية ويكون لديك اقتصاد ينمو بحوالي ثلث معدل النمو في الصين.. ذلك خيار سهل إمام المستثمرين." وهبط مؤشر الدولار -الذي يقيس قيمة العملة الأمريكية إمام سلة من عملات ست دول متقدمة- أمس الخميس إلي 73.735 وهو أدنى مستوى منذ أغسطس 2008 مما توقعات بأنه ربما يتجه صوب أدنى مستوى له على الإطلاق البالغ 70.698 الذي هوى إليه في مارس 2008 . وقفز اليورو إلي أعلى مستوى في 16 شهرا فوق 46 ر1 دولار. وفي العام الماضي نفى جايتنر بشكل قاطع انه ينهج سياسة تهدف إلي إضعاف الدولار. وأبلغ الصحفيين في نوفمبر بعد اجتماع لوزراء مالية مجموعة التعاون الاقتصادي لاسيا والمحيط الهادي في كيوتو باليابان "لن نستخدم مطلقا عملتنا كأداة لكسب ميزة تنافسية... يسعدني إن اعيد التأكيد مجددا على إن قوة الدولار تصب في مصلحتنا كدولة."

المصدر: : رويترز

رئيس وزراء اليابان: إصدار سندات ضروري لإعادة الإعمار

قال رئيس الوزراء الياباني ناوتو كان انه سيكون من الضروري إصدار سندات حكومية جديدة لتمويل المزيد من الميزانيات الإضافية من أجل إعادة اعمار شمال شرق البلاد الذي دمرته كارثة الزلزال وأمواج المد التي أعقبته في 11 مارس. وأضاف في مؤتمر صحفي أنه سيكون من الضروري الالتفات إلى ملاحظات السوق في الجدل بشأن كيف ومتى سيتم سداد الدين.

المصدر: : رويترز

مؤشر رئيسي يشير إلي استمرار انتعاش الاقتصاد الأمريكي

ارتفع مؤشر رئيسي لتعافي الاقتصاد الأمريكي في مارس للشهر التاسع على التوالي مما يشير إلى أن الانتعاش الاقتصادي ماض في مساره على الرغم من أحداث عالمية مثل الزلزال المدمر وأمواج تسونامي اللذين ضربا اليابان الشهر الماضي. وزاد المؤشر الاقتصادي الرئيسي لكونفرانس بورد 0.4 بالمائة في مارس إلي 114.1 نقطة وهي زيادة أكبر من متوسط توقعات محللين اقتصاديين والبالغ 0.2 بالمائة. وجرى تعديل الزيادة في فبراير شباط بالرفع إلي 0 ر1 بالمائة من رقم أولي بلغ 0.8 بالمائة. ومن ناحية أخرى صعد مؤشر للنمو المستقبلي للاقتصاد الأمريكي الأسبوع الماضي إلى أعلى مستوى له في حوالي عام. وقال معهد أبحاث الدورة الاقتصادية -وهو مجموعة بحثية مستقلة مقرها نيويورك- إن مؤشره الرئيسي الأسبوعي زاد إلي 131.6 نقطة في الأسبوع المنتهي في 15 ابريل نيسان من 130.5 في الأسبوع السابق. وذلك هو أعلى مستوى للمؤشر منذ الأسبوع المنتهي في السابع من مايو من العام الماضي عندما سجل 132.0 نقطة. وارتفع معدل نمو المؤشر على أساس سنوي إلي 7.7 بالمائة من 6.7 بالمائة قبل أسبوع وهو أعلى مستوى له منذ 14 مايو

المصدر: : رويترز

إيرادات الكويت السنوية تقفز لـ75.5 مليار دولار حتى مارس الماضي

قال تقرير المتابعة الشهري الذي تصدره وزارة المالية الكويتية رصد استمرار الارتفاع في جملة الإيرادات المحصلة عن مثيلتها للسنة المالية الفائتة. وقال التقرير إن جملة الإيرادات حتى 31 مارس الماضي بلغت 20.9 مليار دينار بما يعادل 75.5 مليار دولار، محققة زيادة قاربت نسبتها 115.1% عن مستوى جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية بالكامل والبالغة نحو 9.7 مليار دينار بزيادة 18.2% عن جملة الإيرادات المحصلة الفعلية في 2009 - 2010 البالغة 17.6 مليار دينار. وأضاف التقرير أن الإيرادات النفطية الفعلية تقدر بما قيمته 19.4 مليار دينار بزيادة قاربت نسبتها 125.6% عن مستوى الإيرادات النفطية المقدرة للسنة المالية بالكامل والبالغة نحو 8.6 مليار دينار بما نسبته 93% من جملة الإيرادات المحصلة بفضل استمرار الارتفاع في أسعار النفط. وذكر أن ما تحقق من الإيرادات النفطية كان أعلى بنحو 10.8 مليار عن تقديرات الموازنة للإيرادات النفطية وكان أعلى أيضاً بما قيمته 2.8 مليار دينار ما نسبته 17.2% عن مستوى مثيلتها الفعلية للسنة المالية الماضية. وأوضح التقرير أنه تم تحصيل إيرادات غير نفطية بلغت نحو 1.4 مليار دينار، بينما كان الرقم المقدر للإيرادات غير النفطية في الموازنة للسنة بكاملها نحو 1.1 مليار دينار، وما تحقق كان أعلى بنحو 363.4 مليون دينار بزيادة قاربت نسبتها 33% عن تقديرات الإيرادات غير النفطية في الموازنة. وقال التقرير إن اعتماد المصروفات للسنة المالية 2010-2011 كانت قدرت بنحو 16.3 مليار دينار ولكنها عدلت بالزيادة لتبلغ نحو 17.4 مليار دينار لتشمل منحة الألف الدينار لكل مواطن كويتي. وأضاف التقرير أن ما صرف فعلياً طبقاً لنشرة وزارة المالية حتى 31 مارس 2011 نحو 12.3 مليار دينار. وأشار إلى أنه رغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة مؤداها أن فائض الموازنة للسنة المالية 2010-2011 يبلغ نحو 8.5 مليار دينار. وأوضح أن أرقام نهاية السنة المالية تشير إلى أنها السنة المالية الثانية عشرة على التوالي التي تحقق فيها الموازنة فائضاً فعلياً "ومازلنا نتوقع فائضاً في الموازنة يراوح بين الـ4 و5 مليارات دينار".

المصدر: : العربية.نت

الاقتصاد المصري انكمش 7% في الشهور الثلاثة الأولى من العام

صرح وزير المالية المصري إن الاقتصاد انكمش خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي بنسبة سبعة في المائة نتيجة توقف النشاط الاقتصادي بسبب الاحتجاجات الشعبية التي أبعدت السائحين والمستثمرين. ويحكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية البلاد منذ أن أطاحت الاحتجاجات بالرئيس السابق حسني مبارك يوم 11 فبراير. والفترة من يناير إلى مارس هي الربع الثالث من السنة المالية في مصر. ونقلت الشروق عن رضوان قوله انه يتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي اثنين بالمائة خلال السنة المالية الحالية. وكانت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية نقلت عن رضوان قوله في وقت سابق من الشهر انه يتوقع إن يتراوح النمو بين 2.5 وثلاثة بالمائة. وقبل أن تندلع الاحتجاجات في يناير كانت الحكومة السابقة تتوقع نموا حول ستة في المائة. وقال رضوان "الاقتراض هو الوسيلة لحل الأزمة الحالية وليس هو الوضع الطبيعي... ميزان المدفوعات يخسر ثلاثة مليارات دولار كل شهر والسياحة مليار دولار." وتسعى مصر إلى الحصول على تمويل حجمه عشرة مليارات دولار من المقرضين الدوليين لمواجهة تداعيات الاحتجاجات. وقال الوزير إن مصر ستحصل على قرض بقيمة 2.2 مليار دولار من البنك الدولي بفائدة ثلاثة بالمائة يسدد على 18 عاما.

المصدر: : رويترز

قطر للغاز تبيع سنتريكا 2.4 مليون طن سنويا من الغاز المسال

قالت قطر للغاز أنها وقعت عقدا مدته ثلاث سنوات لتوريد 2.4 مليون طن سنويا من الغاز الطبيعي المسال إلى سنتريكا البريطانية. وقالت الشركة في بيان إن الغاز سيأتي من مشروع قطر للغاز 4 ويسلم في مرفأ ايل أوف جرين البريطاني. ويأتي ذلك استكمالا لاتفاق أصلي جرى التوصل إليه في فبراير. وهذا أول عقد طويل الأجل لسنتريكا تشتري بموجبه الغاز الطبيعي المسال من أكبر بلد مصدر له في العالم. وقطر للغاز أكبر مورد للغاز المسال إلى بريطانيا عبر مرفأ ساوث هوك في ويلز ومن شأن عقد التوريد المبرم مع أكبر شركة بريطانية لبيع الطاقة بالتجزئة أن يعزز حصة البلد العربي الخليجي في أكبر سوق غاز أوروبية. كانت بريطانيا رفعت طاقة استيراد الغاز المسال العام الماضي وذلك أساسا للحد من اعتمادها على إمدادات بحر الشمال وهي تزيد وارداتها من الوقود المسال زيادة مطردة. .

المصدر: : رويترز

نمو أرباح قطاع البتروكيماويات السعودي 51.5 % في الربع/1

سجلت شركات البتروكيماويات المدرجة بسوق الأسهم السعودية قفزة تجاوزت نسبتها 51 بالمائة في صافي أرباح الربع الأول من 2011 لتتجاوز النتائج توقعات المحللين بدعم من ارتفاع أسعار النفط وبالتالي ارتفاع أسعار بيع المنتجات البتر وكيماوية إضافة إلى بدء الإنتاج بعدد من المصانع. ويتوقع اقتصاديون بارزون أن يحقق قطاع البتروكيماويات نموا يتراوح بين 25 و30 بالمائة على مدى العام بأكمله وأن يواصل الأداء الايجابي في الربع الثاني في ظل استمرار الصعود القوي لأسعار النفط. وبلغت الإرباح الصافية التي سجلتها 14 شركة بترو كيماويات مدرجة بالبورصة السعودية أكبر سوق للأسهم في العالم العربي 11.12 مليار ريال (2.96 مليار دولار) في الربع الأول المنتهي في 31 مارس آذار مقابل 7.34 مليار ريال في الربع الأول من 2010 بنمو نسبته 51.5 بالمائة. وفي أوائل ابريل توقعت الراجحي المالية في تقرير عن قطاع البتروكيماويات السعودي أن يحقق القطاع نموا نسبته 17.4 بالمائة في صافي ربح القطاع ليصل إلى سبعة مليارات ريال بدعم من صعود أسعار النفط وزيادة الطلب على البتروكيماويات في ظل تحسن الاقتصاد العالمي.

المصدر: : رويترز

«نخيل» تمنح البنوك الدائنة ضمانات عقارية لتعزيز ثقتها بالسداد

منحت شركة "نخيل" العقارية جميع البنوك الدائنة ضمانات في شكل أصول عقارية تعادل قيمة القروض الممنوحة للشركة، بحسب رئيس مجلس إدارة الشركة. وقال "إن منح هذه الضمانات يهدف إلى تعزيز ثقة الدائنين وللتأكيد على قدرة الشركة والتزامها بسداد الاستحقاقات المالية المترتبة عليها كافة وفق الجدول الزمني الذي يتفق عليه الطرفان". وأكد لوتاه أن أصول الشركة تفوق كثيراً حجم وقيمة المستحقات المالية كافة للدائنين التجاريين والماليين والعملاء، مشيراً إلى أن إقدام الشركة على هذه الخطوة المهمة يأتي انطلاقاً من ثقتها اللامحدودة في قدرتها على السداد في المواعيد المقررة. وشرعت شركة نخيل العقارية في تنفيذ خطة شاملة لإعادة هيكلة ديونها والتزاماتها وإعادة الرسملة نفسها خلال شهر مارس من العام الماضي، وهي الخطة التي تتيح منح جميع الدائنين 100% من المبالغ المستحقة لهم والمتفق عليها، والوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها من خلال الاستكمال الفوري للمشاريع قريبة الأمد. وبموجب هذه الخطة، التزمت حكومة دبي ممثلة بصندوق دبي للدعم المالي بتقديم مبلغ جديد تقارب قيمته 8 مليارات دولار لـ"نخيل" لتمويل عملياتها وسداد التزاماتها على أن يتم تحويل ما قيمته 1,2 مليار دولار من الديون المستحقة للصندوق إلى أسهم في الشركة.

المصدر: : الاتحاد

الإمارات تستثمر 500 مليار درهم في البنية التحتية للطيران خلال 10 سنوات

تستثمر دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات العشر المقبلة 500 مليار درهم في البنية التحتية للطيران لدعم عملية نمو قطاع الطيران وتعزيز المكانة الاقتصادية للإمارات على الساحة الدولية، بحسب معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد الذي يترأس وفداً إلى استراليا يضم عدداً من كبار المسئولين من مختلف الجهات الاتحادية والمحلية والمؤسسات شبه الحكومية في الدولة. وقال إن قطاع الطيران المدني يعتبر أهم القطاعات التي تقود حركة النمو في الدولة حيث سجلت حركة النقل الجوي نمواً بلغت نسبته 9% خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2011. وقال إن هذا النمو هو نتيجة سياسة الأجواء المفتوحة التي تعتمدها الإمارات في حين أن شركات الطيران الوطنية تتوسع بسرعة عالية. ولفت إلى أن قطاع الطيران المدني يعتبر أهم القطاعات التي تقود حركة النمو في الدولة حيث سجلت حركة النقل الجوي 9% من النمو خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2011. وقال إن هذا النمو هو نتيجة سياسة الأجواء المفتوحة التي تعتمدها الإمارات في حين أن شركات الطيران الوطنية تتوسع بسرعة عالية. وأشار إلى أنه على مدى السنوات العشر المقبلة ستستثمر دولة الإمارات نصف تريليون درهم في البنية التحتية للطيران لدعم عملية نمو قطاع الطيران وتعزيز المكانة الاقتصادية للإمارات على الساحة الدولية.
وتجدر الإشارة إلى أن دولة الإمارات صنفت ضمن أكبر 20 شريكاً تجارياً لاستراليا. ولفت أن الهدف من الزيارة هو لمناقشة السبل الكفيلة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين وزيادة معدلات التبادل التجاري التي بلغت 7 مليارات درهم عام 2009 وتنشيط عملية تدفق الاستثمارات بينهما.

المصدر: : الاتحاد

فائض الميزان التجاري للدولة ينمو 83% إلى 173 مليار درهم في 2010

نمت قيمة الفائض في الميزان التجاري للدولة، خلال العام الماضي، بنسبة 83%، لتصل إلى 173,3 مليار درهم، بما يعادل (47,2 مليار دولار)، مقارنة مع 94,7 مليار درهم (25,8 مليار دولار) في 2009، بحسب تقرير مراجعة السياسات التجارية 2010، والذي أصدرته مؤخراً وزارة التجارة الخارجية. وشكل رصيد الحساب الجاري من إجمالي الناتج المحلي للدولة العام الماضي 7,3%، بقيمة 66,4 مليار درهم، بما يعادل (18,1 مليار دولار)، مقارنة مع - 22,7 مليار درهم (6,2 مليار دولار) في 2009، والتي شكل فيها رصيد الحساب الجاري -2,7%. وبين التقرير أن قيمة رأس المال الخاص العام الماضي بلغت نحو 31,2 مليار درهم (8,5 مليار دولار)، فيما بلغت قيمة الاستثمار الخارجي بالدولة نحو 9,5 مليار درهم (2,6 مليار دولار)، وقيمة الاستثمار الداخلي 14,6 مليار درهم (4 مليارات دولار). وأضاف التقرير أن إجمالي صادرات الدولة العام الماضي بلغ 669,4 مليار درهم بما يعادل (182,3 مليار دولار)، وشكلت الصادرات الهيدروكربونية نحو 232,1 مليار درهم، بما يعادل (63,2 مليار دولار)، بنسبة 34% من إجمالي الصادرات. وبلغت قيمة الصادرات من الغاز الطبيعي في عام 2010 نحو 31,6 مليار درهم، بما يعادل (8,6 مليار دولار)، والمنتجات بخلاف الهيدروكربونية نحو 168,2 مليار درهم (45,8 مليار دولار)، وإعادة التصدير نحو 237,2 مليار درهم، بما يعادل (64,6 مليار دولار). وتابع التقرير أن قيمة الواردات بلغت نحو 496,1 مليار درهم، بما يعادل (135,1 مليار دولار)، منها 141,7 مليار درهم قيمة واردات المناطق الحرة، بما يعادل (38,6 مليار دولار). ويضم التقرير 4 أقسام، حيث يستعرض القسم الأول الملامح والخصائص الرئيسة للاقتصاد الوطني والشراكة والاستثمار الخارجي، فيما يتناول الثاني سمات المناخ التجاري والاستثماري من خلال الإطار المؤسسي، ومراحل عملية صياغة وتنفيذ السياسة التجارية وأهدافها، والاتفاقيات التجارية التي دخلت الدولة طرفاً فيها. ويوضح القسم الثالث من التقرير الممارسات والإجراءات المتعلقة بالسياسة التجارية للدولة والممارسات المؤثرة على الإنتاج والتجارة، فيما يلقي القسم الرابع من التقرير الضوء على أوجه السياسة التجارية للدولة حسب القطاعات الاقتصادية من خلال أدوات وأطر السياسة التجارية .

المصدر: : الاتحاد

شفافية الموازنة العامة

تعد الرقابة على المال العام احد الأدوار الأساسية المميزة لكافة المجتمعات الحديثة ، بل إن نشأت البرلمانات أساسا جاءت لتحقيق هذه العملية. من هنا كان من الضروري العمل على تدعيم وتعزيز الرقابة المالية بصورة تجعلها قادرة على الحيلولة دون العبث بالمال العام أو إهداره . ولهذا شهدت الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا على كافة المستويات النظرية والعملية، وكذلك في مختلف الدول المتقدمة والنامية، بعملية صنع الموازنة ومدى الشفافية التي تتمتع بها من جهة، وبكفاءة إدارة المالية العامة وبصفة خاصة إدارة الإنفاق العام والدين العام من جهة أخرى. وذلك بعد أن تفاقمت العجوزات في موازنات هذه الدول بصورة كبيرة ، وأدى إلى المزيد من الاقتراض ومن ثم زيادة الدين العام. وترجع أهمية هذه المسالة في ضوء الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الاقتصاد القومي ككل من حيث قدرتها على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. كما تؤثر تأثيرا مباشرا على استخدام الموارد الكلية للاقتصاد وعلى مستوى الطلب الكلى . ناهيك عن تأثيرها في سياسات الدخول عن طريق الدعم والنفقات الاجتماعية ، بينما تتيح الإيرادات العامة الفرصة للدولة لتلبية الأهداف العامة وتحميل الأعباء الاجتماعية على الفئات القادرة ، مع تخفيف تلك الأعباء عن كاهل الفئات الفقيرة وذلك بتحسين نظام الضرائب ورفع درجة كفاءته. ولذلك تكتسب السياسة المالية خصوصيتها من كونها أحد أدوات السياسة الاقتصادية التي تمكن الدولة من تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى رفع مستوى معيشة ورفاهة المواطنين. كما أنها تعكس الموارد المالية المتاحة للحكومة والتي يمكن استخدامها في تمويل الخدمات التي عادة لا يقبل على توفيرها القطاع الخاص (السلع العامة أو تلك التي لا يوفرها القطاع الخاص بشكل مقبول سياسيا).
ويتوقف نجاح السياسة الاقتصادية عموما والمالية منها على وجه الخصوص ، في تحقيق أهدافها التنموية على عاملين أساسيين هما الموارد المتاحة للمجتمع والكيفية التي يتم بها استخدام هذه الموارد.

من هنا تأتى **أهمية الموازنة العامة للدولة** فمن المعروف إن الغرض الأساسي من إعداد الموازنة هو تحقيق نوعيين من الرقابة الأولى دستورية والثانية اقتصادية ومالية. ومن حيث الوظيفة الأولى تعد الموازنة وثيقة سياسية وقانونية تخدم أهداف الرقابة الدستورية وتضمن المشاركة الفعالة من جانب كافة فئات المجتمع. وهو ما يتطلب بدوره المعرفة الكاملة بالأوضاع المالية وبالتالي الشفافية المطلقة في عرض بنود الموازنة ليس فقط للأغراض الاقتصادية، ولكن وهو الأهم من اجل المزيد من المساءلة السياسية أمام السلطات الرقابية والتشريعية والشعبية. إذ تعد الشفافية من العوامل الضرورية التي تمكن مجلس الشعب والمجتمع بوجه عام من مراقبة الحكومة ومحاسبتها. ويستلزم تحقيق الشفافية توضيح أهداف الموازنة وكذلك توزيع الإنفاق على البنود المختلفة بالإضافة إلى توفير بعض المؤشرات التي تساعد على متابعة الموازنة، فضلا عن ضرورة نشر المعلومات حول ما تم تنفيذه من أهداف الموازنة. وهذه الأمور تتحقق عند صنع الموازنة وكذلك عند التنفيذ الفعلي لها. ففي المرحلة الأولى تطرح عدة تساؤلات عن :
مدى الاستجابة لاحتياجات المجتمع ؟ ومدى العدالة في الإيرادات والنفقات ؟ ومدى المساواة في الأعباء؟ وأخيرا مقدار الشفافية التي تتمتع بها؟.

من هذا المنطلق تبرز أهمية الفهم التام والإدراك الكامل لكيفية تخطيط وإعداد الموازنة وتنفيذها، وهو ما يؤكد ضرورة البحث عن إجابات لبعض التساؤلات الهامة من أهمها ما يلي:

- من المسئول عن تخطيط وإعداد الموازنة؟ وما هي حدود الدور الذي تلعبه وزارة المالية وعلاقتها بالوزارات الأخرى؟ وما هو دور كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية في هذا الخصوص؟
- ما هي المراحل الأساسية في إعداد الموازنة ؟ وهل تتسم هذه العملية بالشفافية الكاملة في كافة مراحلها ؟ هل المعلومات تتاح في الوقت المناسب وبالشكل الذي يمكننا من الاعتماد عليه؟
- ما هي سرعة إعداد الحسابات الختامية بعد نهاية السنة المالية؟ وهل هناك خطوط واضحة للمساءلة السياسية والقانونية ؟

أولا معايير الحكم على السياسة المالية:

لاشك أن الإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها سوف توضح لنا طبيعة الوضع الحالي في مصر وتمكننا من وضع رؤية متكاملة حول كيفية إصلاح النظام الحالي للموازنة، بحيث يصبح أكثر قدرة على جذب المزيد من المشاركة في هذه العملية من بدايتها حتى النهاية. وترتبط هذه العملية بأربعة أمور أساسية هي ، كيفية صنع الموازنة العامة للدولة ودور السلطة التشريعية والمجتمع المدني فيها، ومقدار الشفافية التي تتمتع بها الموازنة في مراحلها المختلفة، واليات مناقشة الحساب الختامي والسلطات الممنوحة للبرلمان في هذا المجال. وقبل التعرض لكل من هذه المجالات تجدر بنا الإشارة إلى إن حسن إدارة المالية العامة يقاس على ثلاثة محاور رئيسية وذلك على النحو التالي:

المحور الأول فعالية السياسة المالية :

تتمحور الأهداف الرئيسية للمالية العامة أساسا حول تعزيز النمو الاقتصادي ،وتشجيع استخدام الموارد بكفاءة وفعالية والمساهمة في إحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة في الاقتصاد وتدعيم القواعد الإنتاجية وإزالة المعوقات التي تحول دون تفعيل عمل الأدوات الاقتصادية مع مراعاة الفئات الاجتماعية الضعيفة . وبالتالي يتمثل التحدي الذي يواجهها في ضمان مستوى من الإنفاق العام يتسق مع الاستقرار الاقتصادي الكلى ثم تجرى بعد ذلك هيكلة الإنفاق كجزء من الإجراءات التنفيذية للسياسة المالية، لذلك فان هيكل الإنفاق العام لا حجمه هو المهم في هذا المجال. وبالتالي فالحكم على كفاءة السياسة المالية يتعلق بمدى ما تحقق من هذه المبادئ وكذلك السياسات المزمع تنفيذها ومدى قدرتها على التعامل مع الواقع الاقتصادي المعاش. وهنا تجدر الإشارة إلى إن ثورة المالية العامة في الدول الصناعية الكبرى قد استهدفت أساسا علاج مشكلات الدورة الاقتصادية بينما ثورة المالية العامة في الدول النامية كانت ذات طابع مختلف لأنها استهدفت الارتقاء بمستوى المعيشة وتحقيق الأهداف التنموية. كما أن تحديد خطورة العجز من عدمه ترتبط بالأساس بالحالة الاقتصادية للبلاد ، سواء في الآجل القصير والمتوسط أو الطويل، فإذا كانت الدولة في حالة كساد فان السعي نحو تحقيق التوازن المحاسبي في الموازنة يعتبر هدف غير سليم من المنظور المجتمعي إذ يسهم في المزيد من التباطؤ الاقتصادي. اى إن هدف الإنماء الاقتصادي يحظى بالأولوية في السياسة الاقتصادية حتى ولو جاء على حساب التوازن المالي. إذ إن زيادة الإنفاق العام مع ما يترتب عليه من زيادة للقوى الشرائية للمجتمع كوسيلة للانتعاش الاقتصادي تصبح أمرا مطلوبا حتى ولو تم ذلك على حساب المزيد من الاقتراض في الآجل القصير . وبالتالي يجب أن يكون الحكم على عجز الموازنة العامة في الآجلين المتوسط والطويل اخذين في الاعتبار قدرة هذا العجز في دفع عجلة النمو وزيادة قدرة الاقتصاد على توليد الموارد اللازمة لتقليص هذا العجز على المدى المتوسط . من هنا فإن مناقشة دور المالية العامة لا يجب إن تقتصر على تطور قيمة العجز في الموازنة ، بل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مدى مساهمتها في خلق فرص عمل جديدة ، ورفع معدلات الاستثمار وتغيير هيكل الإنتاج القومي . وبمعنى آخر فإن نجاح السياسة المالية يجب أن يقاس بالقدر الذي تسهم فيه النفقات العامة في زيادة التشغيل وامتصاص فائض العمالة بالمجتمع وفى النهاية بقدرتها على توليد المزيد من الإيرادات العامة في الآجل المتوسط والطويل. وهكذا يتضح لنا أن القيود التي تتعرض لها السياسة المالية تتعلق إما بالهيكل الاقتصادي للدولة بما في ذلك دور الأسواق ودرجة الانفتاح والمستوى العام للتطور الاقتصادي بالإضافة إلى مدى التمويل المتاح والقدرة على التنفيذ.

المحور الثاني مدى سلامة المالية العامة:

تركز الكتابات الحديثة في المالية العامة على فكرة الاقتدار المالي وهى تشير ببساطة إلي إن السياسة المالية تصبح غير قابلة للاستمرار إذا أدت إلى تراكم الدين العام بشكل يفوق قدرة الحكومة على خدمة هذا الدين على المدين المتوسط والطويل. لذا فان تقييم هذه الأوضاع على إنها غير قابلة للاستمرار في المستقبل قد يشير إلى ضرورة إجراء تغييرات في السياسة الراهنة. وبمعنى أخر يجب إن تسعى الدولة دائما إلى التأكد من قدرة اقتصادها على تحمل مستوى الدين العام ومعدل نموه ، ومن إمكانية خدمة هذا الدين في كافة الظروف والاحتمالات المختلفة. وعلى الرغم من ذلك فان الأدبيات لم تنبئنا بنسبة معينة من الدين العام إلى الناتج يمكن اللجوء إليها بحيث يصبح تجاوزها يهدد الاستقرار الاقتصادي الكلى. وان كان البعض قد لجا إلى النسبة التي تم التوصل إليها في إطار اتفاقية ماسترخت للوحدة الأوروبية وهى 60 % إلا إن هذه النسبة يؤخذ عليها عدة أمور أولها إن هذه النسبة وضعت في إطار الاتفاق على التوحيد النقدي اى إنشاء عملة أوروبية موحدة وهو أمر يختلف تماما عن تقييم السياسة المالية في حد ذاتها . ثانيا إن هذه البلدان تختلف اختلافا كبيرا من حيث مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي بها وبالتالي لا يجوز اللجوء إليها باعتبارها المرجعية الأساسية في هذا المجال. وبالتالى فان تحديد مستوى معين للدين العام يتوقف على طبيعة كل دولة على حدة ومدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والظروف المحيطة بها والاحتمالات المستقبلية للنمو...الخ من العوامل الأساسية. عموما فان ازدياد الدين العام إلى الحد الذي يتعذر معه ببساطة الاستمرار في تحمل أعبائه على المدى البعيد يشير إلى ضعف المالية العامة. وبمعنى آخر فان القدرة على تحمل الدين تتوقف على سعر الفائدة ومعدل النمو الاقتصادي ونسبة الرصيد الأساسي للموازنة (اى العجز الأولى للموازنة وهو عبارة عن العجز الكلى مطروحا منه مدفوعات الفائدة) إلى إجمالي الناتج. وطالما إن سعر الفائدة على الدين العام يتجاوز المعدل الأسمى للنمو الاقتصادي فان الدين العام سوف يميل إلى النمو بوتيرة أسرع من إجمالي الناتج المحلى ، إلا إذا كان لدى البلد فائض أساسي في الموازنة. وكلما اتسعت الفجوة بين سعر الفائدة ومعدل النمو الاسمي ، كلما كبر حجم الفائض الأساسي المطلوب للحفاظ على نسبة الدين إلى الناتج. وهكذا يؤثر معدل النمو الحقيقي، على أوضاع الدين الحكومي، فنمو الاقتصاد بخطوات أبطأ من سعر الفائدة الحقيقي يترتب عليه نمو الدين بخطوات أسرع من قدرة الحكومة على سداده. وبالتالي فإن استهداف سقف محدد لنسبة الدين يتطلب سياسة اقتصادية تحقق نموا اقتصاديا أعلى من سعر الفائدة، وفى الوقت نفسه تحقق عجزا أساسيا لا تزيد نسبته عن مقدار محدد.

المحور الثالث مقدر الشفافية الذي تتسم به الموازنة :

نتيجة لما سبق ذكره فقد أضحت الشفافية مسالة ضرورية وهامة لكافة المجتمعات. فعندما تكون قواعد اللعبة السياسية المتبعة في تسيير شئون الدولة واضحة وظاهرة للجميع فان ذلك يساعد المواطنين جميعا على متابعة الطرق المعتمدة لتدبير شئون الدولة ، فالشفافية تتمحور حول حق المواطنين في المعرفة وتستلزم نشر المعلومات حول ما يفترض الأدوار المختلفة لموظفي الحكومة ومؤسساتها وتحدد المسئوليات. وتقوم الشفافية أيضا على تعميم المعلومات المتعلقة بحقوق المواطنين والخدمات التي يحق لهم القيام بها وسبل الحصول على تلك الحقوق. ويشمل ذلك التقاليد والمؤسسات التي تمارس بها السلطة في بلد ما، من اجل الصالح العام ، مثل عملية اختيار القائمين على السلطة ومراقبتهم واستبدالهم وقدرة الحكومة على إدارة مواردها بفعالية وتنفيذ سياسات سليمة واحترام المواطنين والحكومة لمؤسسات الدولة . ولهذا تشترط الشفافية توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة ، ولذلك يجب إن تنشر بعلنية ودورية من اجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة ومحاصرة الفساد من جهة ، والمساعدة على اتخاذ القرارات الصالحة في السياسة العامة من جهة أخرى . وهنا يرى "فيتو تانزى" إن الشفافية تقوم على التمييز بوضوح بين القطاع الحكومي وباقي القطاعات وبموجبها تحدد الأدوار السياسية والإدارية داخل الحكومة وفقا لآلية محددة يطلع عليها الجمهور وتحدد فيها توزيع المسئوليات بين مختلف مستويات الحكومة وكذلك العلاقة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وفى هذا الإطار يرى خبراء صندوق النقد الدولي إن الشفافية هي الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل ووظائف القطاع الحكومي ونوايا السياسة الاقتصادية وحسابات القطاع العام التي من شانها تعزيز المساءلة وتثبيت المصداقية وحشد تأييد قوى للسياسات الاقتصادية من جانب الجمهور الذي سيكون على علم تام بمجريات الأمور. وبمعنى آخر فان الشفافية في جميع مراحل إعداد الموازنة تعد من العوامل الضرورية التي تمكن مجلس الشعب والمواطنين بوجه عام من مراقبة الحكومة ومحاسبتها. ولهذا أصبح مقدار الشفافية الذي تتسم به الموازنة العامة إحدى المعايير الأساسية للحكم على حسن إدارة المالية العامة جنبا إلى جنب مع محور فعالية السياسة المالية وكذلك سلامتها. من هذا المنطلق تأتى أهمية مؤشر شفافية الموازنة باعتباره أول دليل في هذا المجال استنادا إلى استطلاعات للراى مفصلة قام بها خبراء محليون في 59 دولة ، وهو عبارة عن 122 سؤالا لجمع معلومات مقارنة عن قدرة المواطن على الحصول على معلومات تتعلق بالموازنة وكمية المعلومات المتاحة . وقد خلص المؤشر بعد دراسة 59 دولة إلى النتائج التالية

- إن فعالية المواطنين في مناقشة الموازنة وصنعها لدى 53 دولة (اى حوالي 90 % من بلدان العينة) محدودة للغاية وهناك ستة بلدان فقط تقدم معلومات وافرة وضرورية لمساءلة الحكومة (هي فرنسا ونيوزيلندا وسلوفينيا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة).
- على الجانب الأخر هناك نحو 32 دولة (اى حوالي 54 %) لانتشر تقارير الموازنة الرئيسية ، ويقتصر استخدامها على الاستخدام الداخلي للحكومة.
- هناك ستة بلدان تبقى موازنتها سرية إلى إن يتبناها المجلس التشريعي بشكل يمنع اى مشاركة عامة في دراسة الموازنة (انغولا وبوركينا فاسو وتشاد والصين ومصر ومنغوليا وفيتنام).
- نصف البلدان تقريبا لأتعقد جلسات عامة عن الموازنة.
- يوجد 16 دولة يمكن للسلطة التنفيذية إن تطرد رئيس هيئة الحسابات الخارجية دون موافقة القضاء أو السلطة التشريعية.